

شنت الموالاة يستجمع أوراقه قبل الانتخابات المبكرة في الجزائر

السلطة تستعين بحلفاء جد لتدارك أزمة الشرعية الشعبية

عبد القادر بن قريشة بين فصيله والشارع في منطقة القبائل بسبب اتهامه لها في تصريح سابق بـ"الاستحواذ على الحراك الشعبي"، إلا أن الرجل يواصل خطاب صناعة الخصوم بعدما انتقد من وصفه بـ"الأقلية"، في حين يوصف هو أيضا بحزب الأقلية وكتلة النيابية في البرلمان المنحل لا تتعدى 15 نائبا.

وصرح بن قريشة السبت بأنه "يعلم كراهيته لثقافة حكم الأقلية للأغلبية وحرية على من يمس مؤسسات الدولة، وأن هناك من يريد خروج الديباجة لقمع المواطنين وتقاسم المغنم في الغرف المظلمة والتعيين والمراحل الانتقالية، وأنه لن يتسامح أبدا مع من يعادي الجزائر".

والمع إلى رفضه طرح الذهاب إلى مرحلة انتقالية في البلاد قبل الوصول إلى إقامة المؤسسات الشرعية التي تنادي بها بعض القوى الداعمة للحراك الشعبي والموصوفة بـ"العلمانية"، وقال "إن المتأدين بالمراحل الانتقالية يكرهون مؤسسة الجيش كونها منضبطة وساندت الحل الدستوري وتعمل مع باقي مؤسسات الجمهورية ووقفت ضد من يريدون ديمقراطية بدون انتخابات".

وأضاف في تصريح أدلى به أمام أنصاره في مدينة باتنة "لقد حقق المسار الدستوري استخراج الجمهورية من بين أنياب اختراق السيادة، ونحن نتطلع إلى برلمان منتخب يمثل إرادة الشعب ومجالس ولائية وبلدية بعيدا عن التوجيه".

حزب جبهة التحرير يحاول مغازلة الشارع الجزائري عبر خطاب بيزرته من ممارسات الحقبة السابقة والتقارب مع الحراك

ويعد بن قريشة الذي نافس الرئيس تبون في انتخابات الرئاسة المنتظمة في شهر ديسمبر 2019، أحد الوجوه الإخوانية التي تقربت من السلطة خلال الأشهر الأخيرة وبات يشكل أحد الحلفاء الجدد، لاسيما بعدما أبدى خصومة علنية للحراك الشعبي وللوقى السياسية الداعمة له.

وفي المقابل أعلن السبت في العاصمة عن ميلاد كتلة جمعي داعم للسلطة تحت يافطة "داء الوطن". ويعد تنظيم الكشافة الإسلامية المحسوب على التيارين الإخواني والقومي أبرز القوى المشكلة للكتلة الذي أشرف على إعلان ميلاده المستشار الرئاسي نزيه برمضان المكلف بملف المجتمع المدني والجالية الجزائرية في الخارج.

وبات المجتمع المدني يمثل ذراعا قوية للسلطة الجديدة في البلاد، ويحظى بدعم مباشر من الرئيس تبون الذي يعول على الجمعيات والمنظمات لتكون شريكا قويا للسلطة، وهو ما أثار انتعاض قوى حزبية عبرت عن رفضها لخلط الأوراق والمهام في مؤسسات الدولة.



الشارع بالمرصاد

رئيس الوزراء الليبي يتخطى العقبات باقتراح حكومة موسعة

الدبيبة: راعينا في تشكيل الحكومة تمثيل جميع الليبيين



هل ينجح الدبيبة في اختبار منح الثقة

وقال نورلاند إن "تصويت مجلس النواب بمنح الثقة للحكومة المؤقتة الجديدة مطلوب بشكل عاجل حتى تتمكن من مباشرة مهامها"، مضيفا أن "هناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة من جانب القيادة الليبية لتمويل الإصلاحات اللازمة في قطاع الكهرباء وغيره من المجالات الرئيسية الأخرى". وشهدت الفترة الماضية محاولات دولية وإقليمية لتوحيد مجلس النواب حرصا على ضمان نجاح المسار السياسي، لكن الخلافات لا تزال تعرقل العملية السياسية والتي اتضحت مع غياب التوافق بشأن مكان عقد جلسة منح الثقة.

ويستمر الانقسام بين النواب حول مكان انعقاد الجلسة وبرنامجهما بين تكتل يدفع نحو مدينة سرت على أن تقتصر على منح الثقة للحكومة، وآخر رشح مدينة غدامس ويطالب بان يتضمن برنامج الجلسة تغيير رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وانتخاب رئاسة جديدة.

وكان الدبيبة قد أعلن الخميس عبر مكتبه تسليم تشكيل الحكومة مرفقة بالاسماء المقترحة لتولي الحفائب الوزارية لهيئة رئاسة مجلس النواب. وستكون الحكومة أمام امتحان صعب الإثنين عندما تعرض على البرلمان للمصادقة عليها ومنحها الثقة للبدء في ممارسة مهامها في جلسة يحيط بها الغموض بشأن قدرة الحكومة على تحقيق النصاب من دعمه. وأمام الدبيبة مهلة حتى 19 مارس للحصول على ثقة مجلس النواب قبل بدء التحدي الأصعب المتمثل بتوحيد المؤسسات وقيادة المرحلة الانتقالية حتى موعد الانتخابات العامة في 24 ديسمبر 2021.

على منح الثقة للحكومة الجديدة قبل إصدار الأمم المتحدة نتائج تحقيق بينها وزارتان سياديتان هما المالية والداخلية. وأوضح الدبيبة السبت معلقا على تركيبة تشكيلته الحكومية التي نشرها في الساعات الأخيرة من ليل الجمعة - السبت وسلمها إلى هيئة رئاسة مجلس النواب أنه "راعى في تشكيلته الحكومية أن تكون ممثلة فعليا لجميع الليبيين بتنوعهم".

وقال الدبيبة "حافظنا فيها على العدم الحالي للوزارات، مع تعديل محدود". وأضاف في تغريدة على حسابه بموقع تويتر أن "تقليل عدد الوزارات بإعادة الهيكلة وضمها ودمج إدارتها يستغرق من الوقت ما لا يملكه خلال هذه المرحلة، وترتب عليه نفقات إضافية غير مدروسة".

وأشار إلى أنه "راعى في تشكيل الحكومة الموازنة ما بين الكفاءة وضمان المشاركة الواسعة لكل المناطق من خلال الدوائر الانتخابية المختلفة، حتى تكون الحكومة ممثلة فعليا لجميع الليبيين بتنوعهم". وختم بالقول "لقد وضعنا في عين الاعتبار حالة النزاع التي كانت تمر بها البلاد لسنوات وشعور فئات كثيرة بالتمهيش وعدم التمثيل". وجرت مفاوضات مكثفة بين الفرقاء في ليبيا وزعماء إقليميين وسياسيين ذوي نفوذ بشأن قائمة الوزراء، لكن مسؤولا قال إن "المحادثات مستمرة بشأن إمكانية تقليص عدد الوزراء". ويتسود مخاوف من استمرار الانقسام في مجلس النواب الليبي حيث يحتفظ نواب على عقد جلسة التصويت

حين حصل إقليم الجنوب على منصب نائب رئيس الحكومة وسبع وزارات من بينها وزارتان سياديتان هما المالية والداخلية.

وأوضح الدبيبة السبت معلقا على تركيبة تشكيلته الحكومية التي نشرها في الساعات الأخيرة من ليل الجمعة - السبت وسلمها إلى هيئة رئاسة مجلس النواب أنه "راعى في تشكيلته الحكومية أن تكون ممثلة فعليا لجميع الليبيين بتنوعهم".

وقال الدبيبة "حافظنا فيها على العدم الحالي للوزارات، مع تعديل محدود". وأضاف في تغريدة على حسابه بموقع تويتر أن "تقليل عدد الوزارات بإعادة الهيكلة وضمها ودمج إدارتها يستغرق من الوقت ما لا يملكه خلال هذه المرحلة، وترتب عليه نفقات إضافية غير مدروسة".

وأشار إلى أنه "راعى في تشكيل الحكومة الموازنة ما بين الكفاءة وضمان المشاركة الواسعة لكل المناطق من خلال الدوائر الانتخابية المختلفة، حتى تكون الحكومة ممثلة فعليا لجميع الليبيين بتنوعهم". وختم بالقول "لقد وضعنا في عين الاعتبار حالة النزاع التي كانت تمر بها البلاد لسنوات وشعور فئات كثيرة بالتمهيش وعدم التمثيل". وجرت مفاوضات مكثفة بين الفرقاء في ليبيا وزعماء إقليميين وسياسيين ذوي نفوذ بشأن قائمة الوزراء، لكن مسؤولا قال إن "المحادثات مستمرة بشأن إمكانية تقليص عدد الوزراء". ويتسود مخاوف من استمرار الانقسام في مجلس النواب الليبي حيث يحتفظ نواب على عقد جلسة التصويت

كشفت السلطة الليبية الجديدة عن تركيبة حكومة الوحدة الوطنية والمكونة من 27 حقيبة وزارية قبيل عرضها على البرلمان. ورغم تأكيد رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة أن تشكيلته راعت التنوع وعصر الكفاءة والمعيار الجغرافي، إلا أن الغموض يحيط بمصير حكومته المقترحة وسط محاولات عرقلة وصوله إلى السلطة والتي اتضحت معالمها مع تعالي أصوات تنادي بتأجيل جلسة التصويت في انتظار نتائج التحقيق الأمني بشأن إرشاء أعضاء ملتقى الحوار مقابل انتخابه.

طرابلس - حاول رئيس الوزراء الليبي عبدالحميد الدبيبة تخطي العقبات والمناورات التي تحول دون وصوله إلى السلطة باقتراحه حكومة وحدة وطنية تضم 35 عضوا، وذلك حسب ما ذكره مكتبه الإعلامي قبيل اجتماع يعقده البرلمان يوم الإثنين لمناقشة التصديق على حكومته أملا في اجتيازه اختبار جلسة التصويت بنجاح.

وتضم حكومة الدبيبة نائبين له و27 وزيرا و6 وزراء دولة، ووزعت الحفائب الوزارية بناء على المعيار الجغرافي والتنوع ومشاركة المرأة والشباب، بالإضافة إلى عنصر الكفاءة واللامركزية والعدالة في توزيع الثروة. وتضم التشكيلات التي نشرها المكتب الإعلامي للدبيبة أربع نساء، حيث تتقلد لمياء بوسدررة وزيرة الثقافة السابقة وزارة الخارجية، فيما تتولى حليلة إبراهيم عبدالرحمن وزارة العدل، وأسندت حقيبة الثقافة لمبروكه توفى اوكي وحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية لوفاء ابوبكر الكيلاني.

واللافت في التشكيلات الحكومية غياب وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا وطرح اسم خالد التيجاني سازن، فيما ظل منصب وزير الدفاع الذي كان يقبله صلاح الدين النمرشوشاغرا ومن المرجح أن يشغله الدبيبة نفسه.

الحفائب الوزارية وزعت بناء على المعيار الجغرافي والتنوع ومشاركة المرأة بالإضافة إلى عنصر الكفاءة والعدالة في توزيع الثروة

وحصل إقليم برقة على منصب نائب رئيس الحكومة وتسع وزارات، من بينها وزارتان سياديتان هما التخطيط والخارجية، وأيضا على مناصب محافظ المصرف المركزي ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط والقائد الأعلى للجيش. وحصل إقليم الغرب على 11 وزارة، من بينها ثلاث سيادية وهي الاقتصاد والتجارة والنفط والغاز والعدل إضافة إلى منصب رئيس أركان الجيش، في

لانية للمشيشي في الاستقالة من رئاسة الحكومة

محتدم ضد حركة النهضة الإسلامية، التي تلقت المشيشي واتخذته حليفا قويا لها.

ومنذ 16 يناير الماضي، يسود خلاف بين سعيد والمشيشي عقب إعلان الأخير تعديلا حكوميا جزئيا، لكن الأول لم يوجه دعوة إلى الوزراء الجدد أداء اليمين الدستورية أمامه، معتبرا أن التعديل شابتة "خروقات".

كما يأتي الخلاف على خلفية قائمة من المخاوف الاقتصادية والاحتجاجات الغاضبة، وخيبة أمل واسعة في الديمقراطية، ومطالب إصلاح متعارضة من المرغزين الأجنبي والاتحاد العام التونسي للشغل مع قرب أجل سداد ديون سيادية.

مرتبطا حسب ما يصلني من إشارات باستقالة رئيس الحكومة.. يعني أن يستقيل المشيشي ونطلق مباشرة في الحوار".

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) قدم نهاية العام الماضي مبادرة إلى الرئيس سعيد، تتضمن حوارا يجمع الفرقاء السياسيين حول طاولة واحدة من أجل الخروج بحلول أزمة تونس الخائفة.

ولم تلق المبادرة قبولا مباشرا من الرئيس سعيد، الذي وعد بدراسة المقترح واكتفى بالضمت طوال الفترة الماضية، لنظمت المبادرة تراوح مكانها، فيما استفحلت الأزمة الدستورية والسياسية العميقة، إذ دخل رئيس البلاد في صراع

الحوار الوطني لإخراج البلاد من الأزمة التي تمر بها".

وشدد على أن "المناكفات السياسية هي آخر ما يجب الاهتمام به الآن". ولم يذكر المشيشي تفاصيل أكثر عن اللقاح المتوقع وصوله للبلاد، أو الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وتأتي تصريحات المشيشي ردا على الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي كشف أن الرئيس قيس سعيد يشترط

استقالته، للمشاركة في الحوار الذي كان دعا إليه منذ أكثر من ثلاثة أشهر. وقال نورالدين الطوبوي أمين عام اتحاد الشغل في تصريحات لصحيفة "الصباح" التونسية الجمعة، إن "الانطلاق في الحوار الوطني بات

تونس - استبعد رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي السبت، الاستقالة من منصبه، معلنا "التجهيز لإصلاحات اقتصادية واجتماعية".

وفي كلمة خلال إحدى الفعاليات المحلية بالعاصمة تونس، قال المشيشي "استقالتي غير مطروحة الآن، وما يجب أن يوحدها هو مواجهة وباء كورونا (...) التلقيح سيكون ببلادنا أول الأسبوع القادم".

وتابع "نحن بصدد التجهيز لمرحلة إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وامامنا معركة طاحنة ضد فايروس كورونا". واستطرد "الظروف الاجتماعية هي ما يهمنا اليوم، وسنعمل على تقديم